



بإشراف المستشار / عمر رياض بغدادي
Omar

تم إخفاء جميع أسماء الأطراف وأرقام القضايا والسجلات وأي بيانات تعريفية. الغرض من هذه الدراسة عرض منهج كاونسلو في تحليل المخاطر القانونية المرتبطة بإجراءات التصفية والتعاملات بين الشركات ذات الروابط المشتركة

تحليل قانوني واستراتيجي لإدارة المخاطر



١ - ملخص الحالة

عُرضت على كاونسلو حالة تتعلق بشركة صدر بحقها حكم بافتتاح إجراء التصفية وتعيين أمين للإجراء. وبعد بدء التصفية، قام أحد دائني الشركة المدينة بمخاطبة أمين التصفية وطلب منه التحقق من احتمال انتقال أموال أو أصول أو عقود أو مشاريع أو مستحقات أو أعمال إلى شركة أخرى ترتبط بالمدين من خلال وجود مالك مشترك.

لم يقدم الخطاب - في ذاته - حكمًا بثبوت أي نقل غير مشروع، وإنما صيغ كطلب للتحقق والفحص. إلا أن نطاقه كان واسعًا، إذ شمل الحسابات البنكية، الأصول والمعدات، المشاريع والعقود، المستخلصات، الموظفين والإدارة والعلاقات التشغيلية بين الشركتين.

السؤال القانوني المركزي

هل يشكل خطاب الدائن خطرًا فعليًا على المدين والشركة المرتبطة؟ وما نطاق الفحص الذي قد يبشره أمين التصفية، وما هي أعلى مناطق الانكشاف التي يجب مراجعتها دفاعيًا قبل تقديم أي إفادة جوهرية؟

٢ - التقييم التنفيذي للمخاطر

خلص التحليل إلى أن الخطاب يخلق خطرًا إجرائيًا وتحقيقيًا حقيقيًا، لكنه لا يثبت بذاته وقوع تصرف قابل للإلغاء أو قيام مسؤولية على الشركة المرتبطة أو المالك المشترك. مستوى الخطر الموضوعي يتوقف على ما ستكشفه المستندات الفعلية، وليس على صياغة الخطاب وحدها.

المحور	مستوى الخطر	القراءة الدفاعية
الخطاب بذاته	متوسط	مُحفّز للفحص وليس دليلًا على المخالفة
وجود مالك مشترك	منخفض - متوسط	قرينة ارتباط؛ لا تنشئ المسؤولية وحدها
تحويل أموال أو مستحقات بلا سند	مرتفع جدًا	قد يفتح مسار الاسترداد أو الإبطال
نقل أصول أو مشاريع دون مقابل عادل	مرتفع جدًا	أعلى مناطق الانكشاف
تعاملات موثقة وبقيمة عادلة	منخفض - متوسط	موقف دفاعي أقوى



٣ - الإطار النظامي الحاكم

٣,١ - دور أمين التصفية في التحقق من الأصول والحقوق

أمين التصفية لا يقتصر دوره على جمع الأصول الظاهرة، بل يمتد إلى التحقق من دفاتر المدين ومستنداته وقوائمه المالية، واستيضاح ما يلزم من الأشخاص والجهات ذات الصلة، وتتبع الحقوق والأموال التي قد تكون للمدين لدى الغير. وعليه، فإن خطاب الدائن قد يوجه اهتمام الأمين إلى مسار محدد من الفحص، لكنه لا يغني عن التحقق المستقل من الوقائع.

٣,٢ - التصرفات القابلة للإلغاء

نظام الإفلاس يجيز الاعتراض على بعض تصرفات المدين السابقة لافتتاح الإجراء، وبالأخص ما يتعلق بالتنازل عن الأصول أو الحقوق، أو إجراء معاملات دون مقابل، أو بمقابل يقل عن القيمة العادلة، أو بعض التسويات والضمانات التي تؤثر في حقوق الدائنين. وتزداد حساسية الفحص متى كان التعامل مع طرف ذي علاقة وفق التعريف النظامي.

٣,٣ - أثر بطلان التصرف

إذا ثبتت قابلية تصرف للإبطال وقضت المحكمة بذلك، فقد تشمل الآثار استرداد الأصل وعوائده، أو إلزام الطرف بدفع القيمة العادلة عند تعذر الرد، أو رد مبالغ مالية إلى أمين الإفلاس. لذلك فإن جوهر الدفاع ليس مجرد إثبات وجود عقد، بل إثبات السبب التجاري، المقابل، العدالة الاقتصادية، وحقيقة الاستحقاق.

ملاحظة دفاعية

وجود علاقة ملكية أو إدارية مشتركة لا يعني تلقائيًا اختلاط الذمم المالية أو انتقال المسؤولية. يلزم التمييز بين الارتباط المؤسسي وبين التصرف محل الفحص، وتقييم كل معاملة بذاتها.

٤ - أين يكمن الخطر الحقيقي؟

رأت كاونسلو أن السؤال الأكثر أهمية ليس: هل توجد علاقة بين الشركتين؟ بل: هل خرجت قيمة اقتصادية كانت تخص المدين وأصبحت لدى الشركة المرتبطة دون مقابل عادل أو سند تجاري مستقل؟

- أي مبالغ دخلت إلى حساب الشركة المرتبطة بينما يكون سبب استحقاقها أعمالاً نفذها المدين أو مستخلصات تخصه.
- أي معدات أو أصول استخدمتها الشركة المرتبطة وكانت مملوكة للمدين دون عقد بيع أو إيجار أو سند واضح.
- أي مشروع استمر لدى الشركة المرتبطة بعد توقف المدين، دون وجود مسار تعاقدى مستقل يفسر الانتقال.
- أي تعامل مالي متبادل غير موثق أو لا يظهر سببه في القيود المحاسبية والعقود المعاصرة للواقعة.



٥ - تحليل مناطق الانكشاف

٥,١ - المستحقات المالية والمستخلصات

هذه أعلى منطقة خطر. فإذا ظهر أن الشركة المرتبطة تسلمت دفعات مرتبطة بأعمال نفذها المدين، فيجب تحديد الأساس القانوني والاقتصادي لاستحقاقها: العقد، تاريخ التنفيذ، الجهة التي نفذت العمل، صاحب الحق في المستخلص، وأثر أي تسوية أو إحالة أو اتفاق لاحق.

٥,٢ - انتقال المشاريع أو النشاط

استمرار المشروع لدى شركة أخرى لا يثبت بذاته نقل أصل من أصول التفليسة. قد يكون هناك إنهاء مستقل لعقد المدين وإسناد جديد من صاحب المشروع. إلا أن تزامن انتقال المشروع مع انتقال المعدات والفريق والإدارة والعلاقات التجارية قد يزيد من قوة القرائن، ويستلزم بناء تسلسل مستندي دقيق لكل مرحلة.

٥,٣ - الأصول والمعدات

استخدام الشركة المرتبطة لمعدات كانت للمدين يحتاج إلى سند واضح ومعاصر للواقعة: بيع، إيجار، إعارة أو غير ذلك. كما يجب التحقق من القيمة والمقابل وإثبات السداد. ضعف هذه العناصر يرفع خطر المطالبة بالاسترداد أو بالقيمة العادلة.

٥,٤ - الموظفون والإدارة

انتقال الموظفين في ذاته ليس نقلاً للأصول. لكنه قد يتحول إلى قرينة مساعدة عندما يشمل فريق مشروع متكامل أو إدارة تشغيلية رئيسية ويتزامن مع انتقال العملاء والمشاريع والمعدات. لذلك يجب تفسير الانتقالات زمنياً وموضوعياً وعدم النظر إليها بمعزل عن بقية الوقائع.

٥,٥ - المالك المشترك

الملكية المشتركة لا تنشئ مسؤولية شخصية تلقائياً. الخطر يرتفع إذا اقترنت الملكية بسيطرة فعلية أو إدارة مشتركة أو مشاركة مباشرة في القرارات محل الفحص. ولذلك يجب فصل صفة المالك عن صفة المدير أو صاحب القرار أو المستفيد من المعاملة.

٦ - كيف تعاملت كاونسلو مع الحالة؟

أوصت كاونسلو بعدم التعامل مع خطاب الدائن باعتباره اتهاماً ثبتت صحته، وفي الوقت نفسه بعدم التقليل من أثره الإجرائي. الاستراتيجية الأنسب هي محاكاة الفحص الذي قد يجريه أمين التصفية قبل تلقي أي طلب مستندات جوهري.

مسار الفحص

ما الذي يتم التحقق منه؟



مسار الفحص	ما الذي يتم التحقق منه؟
الملكية والسيطرة	نسب الملكية، الإدارة، التغييرات، مدى تحقق وصف الطرف ذي العلاقة.
الحسابات البنكية	جميع التحويلات المتبادلة وربط كل تحويل بسنده.
العقود والمشاريع	هل انتقل مشروع أو جزء منه؟ ولماذا وبأي سند؟
الأصول والمعدات	الملكية، البيع أو الإيجار، القيمة، المقابل وإثبات السداد.
المستخلصات والعملاء	تحديد صاحب الحق في كل دفعة بصورة مستقلة.
الموظفون والإدارة	توقيت الانتقال وصلته بالمشاريع محل الفحص.

٧- نموذج تصنيف المعاملات

لكل تعامل بين المدين والشركة المرتبطة، أوصت كاونسلو بإنشاء ورقة تحليل مستقلة تربط الواقعة بمستنداتها وسببها التجاري ومقابلها وتاريخها والمسؤول عن اعتمادها. ثم يصنف التعامل بحسب مستوى الانكشاف:

التصنيف	الوصف	الإجراء الدفاعي
أخضر	مستندات كاملة، سبب تجاري واضح، مقابل عادل وإثبات سداد.	حفظ الملف وربطه بمستنداته.
أصفر	التعامل مشروع ظاهرياً لكن المستندات ناقصة أو التفسير يحتاج تدعيماً.	استكمال المستندات وفحص الاتساق قبل أي إفادة.
أحمر	أصل أو مبلغ أو مشروع انتقل دون سند واضح أو مقابل ظاهر.	تحليل قانوني مستقل للانكشاف وخيارات المعالجة.

٨- إجراءات لا يُنصح بها

- إرسال رد دفاعي موسع قبل معرفة نطاق طلب أمين التصفية والمعلومات الموجودة لديه، مع الالتزام الكامل بأي واجب نظامي للتعاون أو الإفصاح.
- إنشاء عقود أو فواتير أو ملاحق أو محاضر بأثر رجعي لتفسير تعاملات قديمة.
- حذف أو تعديل مراسلات أو ملفات أو قيود محاسبية ذات صلة.
- إجراء تحويلات جديدة بين الأطراف دون سبب تجاري مشروع ومراجعة قانونية مسبقة.
- تنسيق روايات الموظفين أو الشهود؛ الأساس الدفاعي الصحيح هو الوقائع والمستندات الأصلية.



٩ - النتيجة النهائية للحالة

خلصت كاونسلو إلى أن خطاب الدائن يمثل خطرًا إجرائيًا وتحقيقيًا وليس حكمًا بالمسؤولية. إذا كانت التعاملات بين المدين والشركة المرتبطة مستقلة، موثقة، وبمقابل عادل، ولم تنتقل أصول أو حقوق أو مستحقات تخص المدين دون سند، فيمكن احتواء المخاطر الموضوعية دفاعيًا بدرجة جيدة.

أما إذا كشف الفحص الداخلي عن انتقال مستحقات أو أصول أو مشاريع دون مقابل عادل أو دون مستندات معاصرة للواقعة، فإن مستوى الخطر يرتفع بصورة ملموسة، ويصبح من الضروري الانتقال من مجرد تجهيز ملف دفاعي إلى تحليل الانكشاف المالي والقضائي لكل معاملة على حدة.

الخلاصة الاستراتيجية

أفضل دفاع في هذا النوع من الحالات لا يبدأ بالرد على الادعاء، بل بإعادة بناء الوقائع والمستندات قبل أن يعيد أمين التصفية بناءها من جانبه.

١٠ - قائمة الفحص الداخلي المقترحة

- بيانات الملكية والإدارة والتغييرات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.
- كشوف الحسابات البنكية للطرفين وكشف التحويلات المتبادلة.
- دفتر الأستاذ العام وحسابات الأطراف ذات العلاقة والحسابات الجارية.
- العقود وأوامر الشراء والفواتير والمستخلصات المتعلقة بالمشاريع ذات الصلة.
- سجل الأصول الثابتة والمعدات وعقود البيع أو الإيجار أو النقل أو التنازل.
- مراسلات العملاء بشأن إنهاء أو سحب أو إعادة إسناد الأعمال.
- قوائم الموظفين والمديرين الرئيسيين وتواريخ انتقالهم.
- أي تقييمات مستقلة للقيمة السوقية للأصول أو الأعمال أو الحقوق المتعامل عليها.
- محاضر القرارات والموافقات الداخلية المتعلقة بأي معاملة بين الطرفين.
- ملف مستقل لكل معاملة مصنفة «أصفر» أو «أحمر» قبل تقديم أي إفادة جوهرية.

١١ - المرجعية النظامية

استندت الدراسة إلى نظام الإفلاس السعودي، وبالأخص الأحكام المتعلقة بالطرف ذي العلاقة، والتصرفات القابلة للإلغاء وآثارها، إضافة إلى القواعد المنظمة لعمل أمناء الإفلاس والخبراء بشأن التحقق من معلومات المدين ودفاتره وأصول التفليسة. واتخاذ الإجراءات اللازمة عند ظهور تصرفات محل اعتراض.

نظام الإفلاس السعودي - هيئة الخبراء بمجلس الوزراء •

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/68204119-84f1-4789-8fad-a9ec014c3788/1>



القواعد المنظمة لعمل أمناء الإفلاس والخبراء - لجنة الإفلاس •

<https://bankruptcy.gov.sa/ar/KnowledgeCenter/Publications/Documents/B13.pdf>

تنبيه مهني

هذه دراسة حالة مجهلة لأغراض العرض المهني والتثقيف القانوني. النتيجة في أي حالة فعلية تعتمد على المستندات والوقائع والصفة النظامية للأطراف وتوقيت التصرفات.